النشرة السورية

نشرة يومية ترصد أهم التطورات المحلية والدولية المتعلقة بالشأن السوري

من بوليتيكال كيز

08- 08 -2025

- **أولا: أبرز التطورات المتعلقة بالملف السياسي:**

1. على مستوى رئاسة الجمهورية، والحكومة:

- أعلن وزير المالية "محمد يسر برنية" أن الوزارة باشرت منذ الأسبوع الماضي التحضير لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2026، تحت عنوان: "ترسيخ الاستقرار وتمكين القطاع الخاص لدعم إعادة الإعمار وتعزيز الاستدامة والتنمية"، في خطوة تعكس التوجّه الحكومي نحو تعزيز المناعة الاقتصادية وتحفيز النمو.
- أعلن مصدر مسؤول في وزارة العدل إحالة القضاة المذكورين في "اللجنة القانونية العليا" بالسويداء، إلى إدارة التفتيش للتحقيق واتخاذ الإجراءات المناسبة بحق من تثبت مشاركته في أعمال تخالف الواجبات المفروضة على القاضي بموجب أحكام قانون السلطة القضائية.
- عقدت لجنة الصياغة النهائية لمشروع قانون الخدمة المدنية اجتماعها السادس في مقر وزارة التنمية الإدارية، برئاسة وزير التنمية الإدارية "محمد حسان السكاف"، وتناولت المناقشات المبادئ الحاكمة لإدارة الموارد البشرية، وآليات التخطيط الإستراتيجي للقوى العاملة، وأساليب إشغال الوظائف عبر أنماط توظيف متنوعة تستند إلى الجدارة وتكافؤ الفرص، إلى جانب تنظيم سياسات التدريب والتأهيل وتقويم الأداء وربطها بالترقية والترفيع في إطار قانوني يضمن الاستثمار الأمثل للطاقات البشرية في الدولة.
- نظّمت وزارة النقل بالتعاون مع الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية – شؤون مجلس الوزراء، ورشة عمل متخصصة استمرت يومين، تناولت عدداً من المواضيع القانونية والإجرائية الأساسية، أبرزها التفويض بالصلاحيات، إشكاليات تطبيق قانون العقود، أصول المراسلات والمخاطبات الحكومية، وقانون العاملين الأساسي.
- بحث وزير الصحة الدكتور "مصعب العلي" مع وفد من لجنة الشؤون القانونية في الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية برئاسة مدير الشؤون القانونية القاضي "فراس شاوردي" القوانين والمراسيم التي تتطلب التعديل أو الإلغاء في القطاع الصحي، وناقش المشاركون بالاجتماع مراسيم إحداث بنوك الدم، والمؤسسة السورية الدوائية، وقوانين المشافي الخاصة وما يرتبط بها من أنظمة، بما يتوافق مع الإعلان الدستوري وإستراتيجية تشجيع الاستثمار بالقطاع الصحي.

2. على المستوى الدولي:

- اعتمدت وزارة الخارجية الأمريكية للمرة الأولى منذ سقوط نظام "الأسد" علم سوريا الجديد على موقعها الرسمي.
- بحث عضو الكونغرس الأميركي "إبراهيم حمادة" مع الرئيس الروحي للطائفة الدرزية في إسرائيل "موفق طريف" في بلدة "جولس" بمنطقة "عكا" ملف مدينة السويداء والأحداث التي تشهدها وخاصةً مسألة تثبيت وقف إطلاق النار في المدينة وريفها، تبادلاً للحديث حول الدور الأميركي لتثبيت وقف إطلاق النار وفتح معبر انساني آمن لنقل المساعدات الإنسانية والطبية للمدينة، وشدد الطرفان خلال المباحثات على ضرورة التوصل لحل سياسي على الأمد الطويل مع التأكيد على ضرورة تدخل الإدارة الأميركية كدولة ضامنة وراعية لاتفاق يضمن الأمن والأمان ورعاية حقوق ومكانة الطائفة الدرزية في السويداء.
- جدد وزير الخارجية التركي "هاكان فيدان" التأكيد على وقوف بلاده إلى جانب سوريا، ودعم تطلعات شعبها وإرادته المشروعة، وقال "فيدان": "زرتُ دمشق اليوم للمرة الثالثة خلال الأشهر التسعة التي تلت سقوط نظام بشار الأسد، ومع كل زيارة ألاحظ شخصياً التقدم الذي أحرزته سوريا في العديد من المجالات"، مؤكداً عزم بلاده على تعميق التعاون مع سوريا في كل المجالات، وأوضح "فيدان" أنه تمت خلال الاجتماع مع الرئيس "أحمد الشرع"، مناقشة العديد من القضايا، بما في ذلك التجارة والاستثمار والنقل والطاقة، وكذلك تقييم الخطوات الممكنة على الصعيدين الثنائي والإقليمي لإعادة إعمار سوريا، لافتاً إلى أن "المناقشات ركزت بشكل خاص على القضايا الأمنية، والتهديدات الداخلية والخارجية لسيادة سوريا ووحدتها"، وقال "فيدان": إن "الشعب السوري يرغب في اغتنام هذه الفرصة التاريخية لبناء مستقبل أفضل، حيث تواجه الحكومة السورية في الوقت نفسه تحديات عديدة لجعل البلاد أكثر أماناً واستقراراً وازدهاراً، ويقدم المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة والدول الأوروبية، دعماً كبيراً للتغلب على هذه التحديات، ومع ذلك، تنتهج إسرائيل سياسة زعزعة استقرار منطقتنا"، ودعا الوزير التركي المجتمع الدولي لتحمل مسؤوليته في كبح جماح سياسات إسرائيل العدوانية ووقف اعتداءاتها على الأراضي السورية.
- قالت مصادر في وزارة الدفاع التركية: "قسد" لا تلتزم بالاتفاق مع الحكومة السورية وتستفيد من الإشتباكات جنوبي سوريا، وأكدت أن أنقرة مستمرة في دعم دمشق بالتدريب والاستشارات في حربها ضد المنظمات الإرهابية.

3. على مستوى الزيارات المتبادلة:

- التقى مدير إدارة الشؤون الآفروآسيوية والأوقيانوسية في وزارة الخارجية السورية "زكريا لبابيدي" معاون وزير الخارجية الإندونيسي لشؤون العالم الإسلامي "محمد أنيس متى" في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، وأعرب "لبابيدي" خلال اللقاء عن تقديره للتجربة الإندونيسية في تحقيق التناغم الوطني، كما استعرض توجهات الحكومة السورية لبناء دولة موحدة ومستقرة تركز على إعادة الإعمار واستعادة دورها في محيطها العربي والإسلامي والدولي.
- بحث وزير الصحة الدكتور "مصعب العلي" مع وفد من منظمة "أطباء بلا حدود" برئاسة المدير العام للمنظمة في اليابان "سينجيرو موراتا" سبل تعزيز التعاون المشترك للنهوض بالقطاع الصحي، وناقش الجانبان الواقع الصحي الحالي في سوريا والتحديات المتعلقة بالوصول إلى الرعاية الصحية.

4. على مستوى التحركات الحكومية:

- أعلنت وزارة الطاقة عن توقيع مؤسسة مياه دمشق وريفها اتفاقية تعاون جديدة مع السفارة التشيكية في دمشق، تهدف إلى تحسين جودة مياه الشرب في منطقتي عدرا الجديدة ويلدا بريف دمشق، من خلال تنفيذ محطتين لتنقية المياه بتكلفة تقديرية تبلغ 830 ألف دولار أمريكي.
- عقد وزير النقل الدكتور "يعرب بدر" اجتماعاً تنسيقياً مع محافظ إدلب "محمد عبد الرحمن"، تم خلاله مناقشة الخطة الشاملة لتحسين شبكة الطرق والجسور في المحافظة.
- ناقش وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس "مصطفى عبد الرزاق" مع محافظ إدلب "محمد عبد الرحمن" الواقع السكني والمشاريع الاستثمارية في المحافظة، والتعاون لتحسين هذا الواقع، وتفعيل بعض تلك المشاريع لتأمين المساكن للمواطنين.
- أعلنت وزارة الثقافة عن تخصيص يوم السبت من كل أسبوع، ليكون يوماً لحملة "النظافة ثقافة" تحت شعار "سوريا بيتنا الكبير"، وذلك بالتعاون مع عدد من الوزارات، في خطوة تعبّر عن رؤية جديدة للثقافة، باعتبارها سلوكاً يومياً يعكس القيم المجتمعية.
- أصدرت وزارة الاقتصاد والصناعة قرارين يقضيان بإلزام منتجي ومستوردي السلع الغذائية المخصصة للاستهلاك المنزلي، المعبأة والمغلفة بالتقيد بالأوزان والسعات المحددة في المادة الأولى من القرار رقم /1233/ لعام 2021، وينص القرار الأول على إلزام منتجي ومستوردي مادة مياه الشرب المعبأة

بتعبئة منتجاتهم بعبوات ذات سعات صافية محددة بـ "330 مل و500 مل و1 ليتر و1.5 ليتر و2 ليتر و5 ليترات و8 ليترات و9 ليترات".

- أكد وزير الاقتصاد والصناعة "محمد نضال الشعار" أن البلاد تتبنى توجهاً واضحاً نحو اقتصاد مفتوح وحر قائم على التوازن والشراكة مع القطاع الخاص، مشدداً في الوقت نفسه على أن هذا التوجه لا يعني إطلاقاً السير في مسار الخصخصة كما يُروّج البعض، وقال "الشعار" إن الواقع الذي استلمته الحكومة كان بالغ التعقيد، مضيفاً: "استلمنا سوريا على الأرض حرفياً"، في إشارة إلى حجم الدمار والانهيار الذي طال معظم القطاعات الإنتاجية والخدمية، وأشار الوزير إلى أن معدل البطالة تجاوز 65%، وأن البنية التحتية الاقتصادية كانت متهدمة بالكامل تقريباً، دون وجود مشاريع قائمة أو فاعلة على الأرض، ما جعل الخيارات المتاحة للنهوض "محدودة جداً" ضمن نقص حاد في الموارد والإمكانيات، ورأى أن النموذج الاقتصادي السوري لم يعد يُصنّف بوضوح ضمن الأطر التقليدية، قائلاً: "لا يمكن تصنيف الاقتصاد السوري اليوم بأنه اشتراكي أو رأسمالي"، مؤكداً أن المرحلة المقبلة تقوم على مبدأ "الاقتصاد التشاركي"، حيث يُعتمد على القطاع الخاص كشريك رئيسي في البناء والإنتاج دون التخلي عن الدور السيادي للدولة، وختم بالقول إن الخطة الاقتصادية الجديدة تركّز على التعاون الوثيق مع القطاع الخاص، باعتباره أحد أعمدة المرحلة المقبلة في إعادة الإعمار وتحفيز النمو وتحقيق الاستدامة، ضمن رؤية متوازنة تحفظ المصلحة الوطنية وتجنب الانزلاق نحو الخصخصة الشاملة.
- انطلقت في جامعة "الوادي" الدولية الخاصة بريف حمص الغربي أعمال مؤتمر الوادي للأطباء السوريين في الوطن والمهجر بنسخته السابعة، بمشاركة أطباء من مختلف الاختصاصات، ويستمر يومين، وأكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور "مروان الحلبي" في كلمة خلال الافتتاح، أن المؤتمر يجسد إرادة التلاقي بين أطباء سوريا في الداخل والخارج لإعادة بناء الوطن والإنسان، وتحقيق مستقبل صحي أفضل، لافتاً إلى أن الوزارة تواصل جهودها للاستثمار الأمثل في الكوادر الطبية والبشرية والتعاون مع أبناء سوريا في المهجر لتسهيل عودتهم ودعم مساهماتهم ومد جسور التواصل بين الجامعات السورية ونظرائها بالعالم.
- أعلن اتحاد الأطباء والصيادلة السوريين في فرنسا بالتعاون مع اتحاد الأطباء والصيادلة العرب في النمسا والجمعية الطبية الأوروبية العربية بدء التسجيل للمؤتمر الطبي العربي الأوروبي الأول في سوريا، المقرر في 24 تشرين الأول القادم بدمشق برعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

5. على مستوى حركات المعارضة السياسية للنظام السابق أو الإدارة الجديدة:

- أكد مجلس الشورى لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا دعمه للمرحلة الانتقالية في البلاد، مشيرًا إلى أنها تأتي بعد نضال طويل "امتد لأكثر من نصف قرن"، توّج بـ "تحرير سوريا" والتخلص من نظام الأسد وهيمنة إيران وميليشياتها، وفق ما جاء في البيان الختامي لاجتماع المجلس بدورته العادية الرابعة، ورفع المجلس التهنئة إلى الشعب السوري والرئيس "أحمد الشرع"، مشيدًا بـ "النصر المؤزر" الذي تحقق، وبالحراك السياسي والدبلوماسي الذي تقوده الحكومة السورية الجديدة، معتبرًا أنه "يفتح صفحة جديدة في تاريخ سوريا"، وأشار البيان إلى أن الجماعة تنظر إلى المرحلة المقبلة على أنها فرصة لبناء دولة مدنية حديثة ذات مرجعية إسلامية، مؤكدًا أن موقفها من العهد الجديد هو "موقف الداعم الناصح الأمين، الحريص على إنجاح عملية بناء الدولة"، وأنها ستبقى "تسدّد وتقارب وتتلمس سد الثغرات"، وشدد المجلس على أهمية وحدة سوريا أرضًا وشعبًا، ورفضه لأي محاولات لتقسيم البلاد أو فرض تغييرات ديموغرافية على خلفيات سياسية أو عرقية، مشيرًا إلى أن المواطنة الكاملة يجب أن تكون الإطار الجامع لجميع المكونات، ودعا المجلس إلى تبني خطاب العيش المشترك والابتعاد عن الخطاب الطائفي، مؤكدًا أن بناء الثقة بين السوريين هو المدخل الأساسي لتحقيق السلم الأهلي والاجتماعي، ومحذرًا من "الحسابات الطائفية والحروب العبثية" التي لا تخدم إلا مشاريع التدخل الخارجي، كما شدد البيان على أن العدالة الانتقالية تمثل "شرطًا واجبًا وأساسًا للسلم الأهلي والاستقرار المستدام"، مطالبًا بمشاركة فعلية لجميع المكونات في بناء الدولة، وفق برنامج سياسي تعددي وانتخابات نيابية حرة، وأكدت الجماعة أنها "كانت وستبقى جماعة سورية وطنية مستقلة بقرارها"، وتلتزم بـ "النهج الإسلامي الوسطي" الذي يهدف إلى "بناء الإنسان والحفاظ على كرامته"، وأدان المجلس "العدوان الإسرائيلي المستمر على الأراضي السورية"، محذرًا في الوقت ذاته من المشاريع الانفصالية التي "تسعى إليها إسرائيل وبعض الدول"، ومن "محاولات إيران العبث باستقرار البلاد ودعمها المستمر لفلول النظام وأذرعها"، وأعرب مجلس الشورى عن دعمه لصمود الشعب الفلسطيني، وخاصة في غزة والضفة الغربية، مشيدًا بـ "بطولات المجاهدين وصمودهم الأسطوري"، ومؤكدًا أن الجماعة ترفض أي تسوية تنتقص من حقوق الفلسطينيين، وفي الشأن الإنساني، دعا المجلس إلى "رفع العقوبات الدولية عن سوريا" وتهيئة الظروف لعودة المهجّرين، مؤكدًا أن هذه العودة ضرورية لإطلاق مرحلة إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي، وخص البيان بالشكر كلًا من تركيا، وقطر، والسعودية، والأردن، على مواقفها

في دعم القضية السورية، سواء عبر الاستضافة أو الدعم السياسي والإنساني، كما وجه الشكر للدول العربية والأجنبية التي "وقفت مع حقوق الشعب السوري وساهمت في تسهيل إقامة اللاجئين على أراضيها"، واختتم المجلس بيانه بدعوة السوريين إلى التمسك بالوحدة واستشعار روح المسؤولية في هذه المرحلة الدقيقة، متمنيًا أن يعم الأمن والاستقرار في سوريا

- **ثانيا: أبرز التطورات الأمنية والميدانية:**

1. ملف الجنوب السوري (درعا):

- عثرت دورية تابعة لقوى الأمن الداخلي على مستودع كبير للذخيرة في بلدة "الغارية الغربية" بريف درعا الشرقي، يعود لأحد المطلوبين من أصحاب السوابق، ووفقاً لمصادر محلية، فإن المستودع يحتوي على 15 صندوقاً من الأسلحة المتنوعة، تشمل ذخائر حية وقذائف "آر بي جي"، وقد تم اكتشافه أثناء مداهمة نفذتها الدورية على خلفية حادثة شجار فردي تطورت إلى استخدام قنبلة يدوية، ألقاها المطلوب على عدد من أبناء البلدة، ما أسفر عن إصابة عدد منهم بشظايا، وفر المشتبه به من موقع الحادثة عقب ارتكابه الفعل، فيما باشرت دورية الأمن تفتيش منزله لتعثر على المستودع الذي أنه كان يستخدمه لتخزين الأسلحة منذ فترة.
- انفجر لغم أرضي في سيارة شرق بلدة "الكرك" الشرقي بريف درعا، ما أدى لحدوث أضرار مادية، دون وقوع إصابات.

2. ملف السويداء:

- دخلت شاحنتان محملتان بـ70 طناً من مادة الطحين، إضافةً إلى سيارات كبيرة محملة بالخضروات إلى داخل السويداء.

3. ملف قسد (المنطقة الشرقية):

- نصبت "قسد" حاجزاً طيّاراً عند مفرق "الزور" في بلدة "الشنان" بريف دير الزور الشرقي، وخلال الحملة أقدمت عناصر الحاجز على اعتقال عدد من الشبان دون توجيه تهم واضحة.
- أصيب أحد أبناء "زغير العيسى" بجروح خطيرة، جرّاء استهدافه برصاص مسلحين مجهولين في حاوي بلدة "محيميدة" غربي دير الزور، وأصيب الشاب "فتحي الخلف الحويش" جراء استهدافه برصاص مسلحين مجهولين في بلدة "الجردي" شرقي دير الزور، وأصيبت الطفلة "مريم الصالح" وسيدة وشخص آخر بجروح متفاوتة، جراء إطلاق نار عشوائي في بلدتي "غرانيج" و "الشحيل" شرقي ديرالزور.

4. **ملف الأمن العام، وتحركات إدارة الأمن العام:**

- قال وزير الداخلية "أنس خطاب": لا يزال رجال الأمن الداخلي إلى جانب رجال الاستخبارات يثبتون أنهم صمّام الأمان لهذا الوطن، وأضاف: رجال الأمن يسطرون كل يوم ملحمة جديدة في القضاء على مختلف الخلايا سواء لفول النظام أو لتنظيم "داعش"، ووعد السوريين بمزيد من الجهد والمثابرة في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وأكد أن سوريا المستقبل ستكون كما كانت دوماً منارة للتطور والازدهار.
- أعلن قائد الأمن الداخلي في محافظة ديرالزور العقيد "ضرار الشملان" عن تحديد مواعيد فتح المعابر النهرية على ضفاف نهر الفرات الرابطة بين مناطق الحكومة السورية وبين مناطق سيطرة "قسد" شمال شرق سوريا.
- قتل شخصان أحدهما يدعى "حمادي البرشان" جراء انفجار لغم في محيط مدينة "السخنة" بريف حمص، أثناء عملهما في إزالة الألغام، كما أصيب شخصان آخران بانفجار لغم في بادية "البوكمال" شرقي دير الزور، ولقي الطفل "زين الدين زيدان العوض" حتفه في بادية بلدة "صبيخان"، جراء انفجار لغم أرضي من مخلفات الميليشيات الإيرانية، أثناء رعايته للأغنام قرب موقع عسكري إيراني سابق، وقتلت سيدة وطفلها وأصيب رجل وطفلين آخرين جميعهم من عائلة واحدة بانفجار لغم أرضي من مخلفات قوات نظام البائد في منطقة "سكيك" قرب "خان الشيح" بريف دمشق الغربي.

5. **ملف داعش والتنظيمات الجهادية:**

- أعلنت وحدات حماية الشعب التابعة لقوات سوريا الديمقراطية القبض على عنصرين من تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بريف دير الزور، وقال مركز إعلام وحدات حماية الشعب في بيان: "نفّذت وحدات العمليات العسكرية ((TOLالتابعة لقوات سوريا الديمقراطية، وبدعم من التحالف الدولي، عملية أمنية خاصة في منطقة حوايج ذيبان بريف دير الزور"، وأوضحت أن العملية استهدفت الخلية التي كانت تنشط في نقل وتوزيع الأسلحة ضمن شبكات التنظيم.

- **ثالثا: قراءة تحليلية لأبرز التطورات والسيناريوهات المتوقعة:**

القراءة التحليلية التالية تُقدّم تقييماً مُركَّباً ومُدمجاً لأبرز التطورات المذكورة في التقرير، مع بيان انعكاساتها السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية والإقليمية، وختاماً سيناريوهات عملية قصيرة المدى ومتوسطة المدى. سأعرض الحقائق كما هي وبوضوح دون تزيين.

الواقع السياسي الذي تظهره التطورات يشي بتحوّل مؤسسي واضح: الحكومة تعمل الآن بصيغة «بداية بناء دولة» مع خطاب يركّز على الاستقرار، إشراك القطاع الخاص، وإصلاحات إجرائية وقانونية. إعلان وزير المالية عن موازنة 2026 تحت عنوان «ترسيخ الاستقرار وتمكين القطاع الخاص» ليس شعاراً فقط بل مؤشرٌ على نية توجيه السياسات الاقتصادية صوب جذب مشاركة القطاع الخاص وإعادة إطلاق مشاريع الإعمار. في الوقت نفسه، خطوات مثل إحالة قضاة للتحقيق وصِياغة قانون الخدمة المدنية وورش عمل وزارية تُظهر رغبة في ضبط مؤسسات الدولة وتحديث الأطر الإدارية والقضائية، وهو شرط أساسي لخلق بيئة استثمارية قابلة للتصديق داخلياً وخارجياً. لكن هذه النوايا تصطدم بواقع مؤلم: بطالة تفوق 65% وبنية تحتية مدمرة ونقص موارد حاد كما أشار وزير الاقتصاد. هذا يعني أن نجاح أي سياسة اقتصادية يعتمد قبل كل شيء على قدرة السلطة على تأمين الاستقرار الأمني والقواعد القانونية الواضحة والشفافية في التطبيق، وإلا ستبقى الدعوات للشراكة مع القطاع الخاص مجرد شعار ليس له أثر عملي.

على الصعيد الخارجي، تحرُّكات عدة دول (الولايات المتحدة، تركيا، إندونيسيا) وظهور العلم السوري الجديد على موقع الخارجية الأميركية تشير إلى مساعٍ متوازنة لإعادة سوريا إلى حيز الدبلوماسية التقليدية، لكن مع مصالح متباينة. موقف تركيا الداعم والمعلن عن استعداد للمساهمة في الإعمار يفتح نافذة اقتصادية مهمة، بينما تواصل الولايات المتحدة وممثلوها التحرك الإنساني والدبلوماسي في ملفات مثل السويداء. هذا الانفتاح الدولي المشوب بالتحفظ يعني أن دمشق أمام فرصة لتأمين دعم إقليمي ودولي مشروط، لكن ذلك يوجب عليها تقديم ضمانات لإدارة المخاطر الأمنية والشفافية في عقود الإعمار. وفي الوقت ذاته، تبرز حساسية ملف السويداء والدروز كمؤشر على هشاشة المصالحة المحلية؛ تدخلات خارجية أو دوريات دبلوماسية قد تدفع المسألة نحو تفاهمات إقليمية أو، على العكس، تفاقم التوتر لو لم تُعالج جذور الأزمة الأمنية والاجتماعية.

الواقع الأمني يحمل إشارات متباينة: هناك جهود أمنية واضحة (ضبط مستودعات أسلحة في درعا، حملات قسد ضد خلايا داعش، ضبط معابر نهرية) تظهر قدرة أجهزة الدولة والقوى المحلية على تنفيذ مهام نوعية، لكن الأصوات الرسمية التي تؤكد على «القضاء على الخلايا» لا تلغي انتشار مخلفات النزاع (ألغام متفجرة تحصد أرواحاً) ووجود مساحات غير مستقرة، خصوصاً شرقي سوريا وجنوبها. استمرار عمليات التفتيش والاعتقالات وعثور على مخازن سلاح يعني أن التحدي الأمني سيستمر

طويلاً ويحتاج لنهج مزدوج: عمليات أمنية مستمرة مع سياسات شاملة لعودة الدمج الاجتماعي والاقتصادي لمن هم خارج النظام القانوني. ملف محاربة التنظيمات الجهادية يظهر نجاحات محدودة مدعومة بتحالفات محلية ودولية، لكن قدرة التنظيمات على التحول إلى خلايا صغيرة تفرض يقظة مستدامة.

الشق الإنساني والخدمي يظهر بوادر إدارة للأزمة: إدخال قوافل غذاء والاهتمام بتحسين مياه الشرب ومبادرات طبية ومؤتمرات طبية مع الشتات دليل على عودة جزئية للتعاون المؤسساتي وتعبئة الموارد البشرية، وهو عنصر ضروري لثقة المواطنين. لكن هذه الخطوات ما تزال غير كافية أمام أرقام المهجرين وحجم الدمار؛ نجاحها يمر عبر برامج إنعاش مستهدفة وتمويل خارجي واضح وربطها بخطة إعادة إعمار شفافة.

الاقتصاد سيواجه واقعين متوازيين: رسالة الانفتاح على القطاع الخاص ورؤية «الاقتصاد التشاركي» يمكن أن تكون إطاراً عملياً لإطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة وإعادة تأهيل بعض قطاعات البنية التحتية، لكن غياب مشاريع قائمة وانخفاض الموارد يعني أن التعافي سيتطلب أولاً استقراراً أمنياً وسياسياً مقبولاً، ثانياً حزمة تمويلية خارجية/استثمارات إقليمية مدروسة، وثالثاً انتظام في الأداء المؤسسي ومقاومة الفساد. الإعلان عن قرارات ضبط تعبئة المياه وغيرها يعكس أيضاً رغبة في تنظيم السوق وفرض قواعد؛ تطبيق هذه القرارات سيوفر حماية للمستهلك لكنه قد يواجه مقاومة لوجستية وأسعارية إذا لم تُصاحب بدعم للموردين المحليين.

على مستوى الفصائل والمجتمع المحلي، مواقف جماعات المعارضة وتأكيدات الإخوان على المشاركة والمواطنة والعدالة الانتقالية تُبيّن رغبة في شرعنة الأدوار السياسية، لكن هناك ثغرات في الثقة بين المكونات. بناء ثقة حقيقية يتطلب آليات عملية لمساءلة الماضي، برامج عدالة انتقالية فعلية، وضمان ممثليات سياسية واضحة، وإلا فالتصريحات لن تمنع تجدد الاحتقان أو محاولات تقاسم النفوذ المحلي.

الانعكاسات الإقليمية واضحة: مواقف تركيا ووجود دور أميركي ودبلوماسي إندونيسي وجولات اتصالات مع الشتات تضع سوريا في مسار إعادة إدماج إقليمي محاط بشروط. هذا يخلق فرصة لإعادة إحياء الاقتصاد عبر علاقات تجارية واستثمارية، لكنه يجعل دمشق ملتزمة بحياد في ملفات إقليمية حساسة أو على الأقل تقديم ضمانات بعدم تحويل الأراضي إلى منصات للصراعات الإقليمية.

بالانتقال للسيناريوهات المتوقعة: على المدى القصير (3–6 أشهر) الأرجح استمرار الاستقرار النسبي في المدن الرئيسة مع بؤر أمنية معزولة (انفجارات ألغام، اشتباكات في الريف الشرقي والجنوب) وارتفاع خطاب الإصلاح القانوني والإداري، بينما سيبقى التعافي الاقتصادي بطيئاً دون تدفقات استثمارية ملموسة. على المدى المتوسط (6–18 شهراً) هناك احتمالان متعاكسان: سيناريو إيجابي يقوم على تثبيت وقف لإطلاق النار محلياً، دخول استثمارات إقليمية، وانخفاض ملموس في العنف، مما يمكّن تنفيذ مشاريع بنية تحتية ومبادرات صحية وتعليمية؛ وسيناريو سلبي يتمثل في استمرار حالات انعدام الأمن الجزئي، تململ اجتماعي بسبب البطالة والتفاوت في توزيع الموارد، ومحاولات قوى إقليمية لفرض نفوذها عبر وكلاء محليين، ما يؤدي إلى إعاقة الإعمار وإطالة أمد الأزمات. الاحتمال الأكثر واقعية هو مزيج منهما: تحسين تدريجي منقوص ومقيد بشروط سياسية وأمنية.

الاستنتاج العملي: لتحقيق المسار الإيجابي، تحتاج السلطة إلى ثلاثة عناصر متزامنة: حزمة شفافية في عقود الإعمار وإدارة الموارد، خطة أمنية متوازنة تدمج الحلول الأمنية مع برامج دمج اجتماعي اقتصادي، ومسار تفاوضي داخلي يضم ممثلي المكونات المحلية مع آليات للعدالة الانتقالية. تجاهل أي من هذه العناصر سيؤدي إلى إطالة أمد عدم الاستقرار وارتفاع تكلفة إعادة الإعمار.

Political Keys
مفتاحك للحقيقة

«بوليتكال كيز- Political Keys»

منصة إعلامية مستقلة، تعمل على إعداد تقارير رصدية لأهم الأحداث في الشرق الأوسط وإفريقيا، وتقدّم تحليلات لأبرز الأخبار والأحداث الساخنة بشكل مهني وموضوعي.

تضع بوليتكال كيز- Political Keysالخبر في سياقه وتحاول تقديم قراءة موضوعية ومعمّقة لأهم التحولات والقضايا الدولية.